



عقوبة النفي في شرق العالم الإسلامي حتى نهاية الدولة العباسية (١٣٢ هـ - ٦٥٦ هـ) دراسة تاريخية

عقوبة النفي في شرق العالم الإسلامي حتى نهاية الدولة العباسية (١٣٢ هـ - ٦٥٦ هـ) دراسة تاريخية

المدرس المساعد محمد عبدالكريم محمد مكي
جامعة الأنبار كلية التربية /القائم
قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية

البريد الإلكتروني Email : Muhammed.a.muhammed@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية: عقوبة النفي ، العالم الإسلامي ، العصر العباسي ، الإسلام .

كيفية اقتباس البحث

مكي ، محمد عبدالكريم محمد، عقوبة النفي في شرق العالم الإسلامي حتى نهاية الدولة العباسية (١٣٢ هـ - ٦٥٦ هـ) دراسة تاريخية ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، شباط ٢٠٢٦ ، المجلد: ١٦ ، العدد: ٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مسجلة في
ROAD

مفهرسة في
IASJ

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 2
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)



The Punishment of Exile in the Eastern Islamic World until the End of the Abbasid Caliphate (132 AH - 656 AH): A Historical Study

Assistant Lecturer
Mohammed Abdulkarim Mohammed Makki
University of Anbar, College of Education/Al-Qaim
Department of Quranic Sciences and Islamic Education

Keywords : Exile as a punishment, the Islamic world, the Abbasid era, Islam.

How To Cite This Article

Makki, Mohammed Abdulkarim Mohammed, The Punishment of Exile in the Eastern Islamic World until the End of the Abbasid Caliphate (132 AH - 656 AH): A Historical Study, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, February 2026, Volume:16, Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)



[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract

the Exile was one of the most prominent tools of the rulers of Islamic East, especially in the Abbasid era, with the aim of getting rid of political and intellectual opponents to confront opposition groups such as the Umayyads, Shiites and others, and also removing threats. Military untry, and the punishment included exile to rule was applied within the co .distant areas or even outside the borders of the Abbasid Caliphate Over time, the central authority in Baghdad declined as a result of internal conflicts and the rise of local military powers such as the Turks and Persians. The use of the punishment of exile gradually declined in the late Abbasid era. The state of intellectual and political pluralism led to a change in the caliphs' policy towards dissenters, as they began to





ead of resorting to repression and encourage thought and discussion inst
.punishment

This research helps to clarify the relationship between power and different groups in society, whether religious or political, and how the fairs Caliphate exploited punishments such as exile to control internal af and protect the stability of the state and study exile in the history of the Islamic world, and it is a reference for understanding the contexts of the use of political punishments in the Islamic era. By studying the f oppressive policies on the punishment of exile, the impact o development of the Abbasid state and its eventual fall can be understood, and it helps to create a comprehensive vision of the factors that led to the .collapse of the Abbasid Caliphate

.d, Abbasid era, IslamKeywords: Exile punishment, Islamic worl

الملخص

لقد كان النفي من أبرز أدوات حكام المشرق الإسلامي، وخاصة في العصر العباسي، بهدف التخلص من المعارضين السياسيين والفكرين لمواجهة الجماعات المعارضة مثل الأمويين والشيعية وغيرهم وإزالة التهديدات أيضاً وكان الحكم العسكري مطبقاً داخل البلاد، وكانت العقوبة تشمل النفي إلى مناطق بعيدة أو حتى خارج حدود الخلافة العباسية.

ومع مرور الوقت، تراجعت السلطة المركزية في بغداد نتيجة للصراعات الداخلية وصعود القوى العسكرية المحلية مثل الأتراك والفرس، كما تراجع استخدام عقوبة المنفى تدريجياً في أواخر العصر العباسي وقد أدت حالة التعددية الفكرية والسياسية إلى تغيير سياسة الخلفاء تجاه المخالفين إذ أصبحوا يشجعون الفكر والنقاش بدلاً من اللجوء إلى القمع والعقاب.

يساعد هذا البحث على توضيح العلاقة بين السلطة والمجموعات المختلفة في المجتمع سواء كانت دينية أو سياسية، وكيف استغلّت الخلافة العقوبات مثل النفي للسيطرة على الشؤون الداخلية وحماية استقرار الدولة ودراسة المنفى في تاريخ العالم الإسلامي، وهو مرجع لفهم سياقات استخدام العقوبات السياسية في العصر الإسلامي ومن خلال دراسة عقوبة النفي، يمكن فهم تأثير السياسات القمعية على تطور الدولة العباسية وسقوطها في نهاية المطاف، والمساعدة في خلق رؤية شاملة للعوامل التي أدت إلى انهيار الخلافة العباسية.

المقدمة

يعتبر مفهوم "النفي" هو أداة سياسية واجتماعية تم استخدامها مرارا وتكرارا عبر العصور كوسيلة لاستبعاد الأفراد أو الجماعات من المجتمع أو الدولة لأسباب سياسية أو اجتماعية أو





ثقافية وكعقاب هو أداة لتوسيع المنفى السياسي أو السيطرة الثقافية، حيث يتم إبعاد فرد أو مجموعة من سياق جغرافي أو اجتماعي للقضاء على النفوذ أو المقاومة.

وفي العصور القديمة، كان المنفى أحد أشد العقوبات التي يمكن فرضها على الأشخاص الذين ينحرفون عن النظام السياسي أو الاجتماعي، مثل شخصية أريستيدس الذي تم نفيه من خلال "نظام ستراسيا" الشخصيات التي كانت تشكل تهديداً أمنياً لقد عرفوا المدينة ونفوا عنها كوسيلة منهجية للقضاء على المعارضين السياسيين وفي القرن التاسع عشر، كان المنفى أحد الأدوات القمعية التي استخدمها النظام الإمبراطوري الروسي ضد الثوار والمفكرين مثل ميخائيل باكونين وفيودور دوستوفسكي الذين رفضوا التغيير السياسي.

وفي البيئات الاستعمارية، كان الترحيل أداة فعالة للقضاء على السكان الأصليين أو فرض السيطرة على الأراضي المستعمرة على سبيل المثال في القرنين التاسع عشر والعشرين، استخدمت القوى الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا المنفى كوسيلة لتفريق الأشخاص المعارضين للاستعمار حيث تم نفي الزعماء الوطنيين والمجتمعات المقاومة إلى معسكرات نائية (الجولاج) كجزء من سياسة سنالين للقضاء على المعارضة وتشديد السيطرة على الشعب السوفييتي.

وفي سياق الحروب والصراعات العرقية في منتصف القرن العشرين، كان المنفى وسيلة للتهجير الجماعي، كما حدث للفلسطينيين خلال نكبة عام ١٩٤٨، عندما تم تهجير أعداد كبيرة من الفلسطينيين قسراً من أراضيهم وأصبحوا لاجئين في الدول المجاورة.

ومن الناحية القانونية، يعتبر النفي أداة غير إنسانية في العديد من الأطر القانونية الدولية حيث تؤكد المعاهدات والمواثيق الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن حق الأفراد في العيش على أرضهم ويمكن للحكومة طرد مواطنيها دون أي أساس قانوني.

● هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة عقوبة النفي في المشرق الإسلامي، وهي إحدى العقوبات التي تنتهجها السلطات الإسلامية في التعامل مع الأفراد الذين ارتكبوا جرائم معينة أو عصوا الحكومة.

● أهمية البحث

تعد عقوبة النفي من العقوبات التي تلقي الضوء على علاقة الدولة بالمجتمع في التاريخ الإسلامي، وآليات السلطة وتعاملها مع المعارضين والثائرين.

● مشكلة البحث

تكمن مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات:

١. دراسة تطور عقوبة النفي في العصور المختلفة.



٢. فهم الأسباب التي أدت إلى استخدام هذه العقوبة.

٣. تحليل تأثير المنفى على الأفراد والمجتمع.

● الدراسات السابقة

أن من ابرز الدراسات السابقة حول موضوع البحث بعنوانه الموسوم (عقوبة النفي في شرق العالم الإسلامي حتى نهاية الدولة العباسية ١٣٢ هـ _ ٦٥٦ هـ . دراسة تاريخية) البحث الموسوم ب(عقوبة النفي في الفقه الإسلامي ، عبدالحميد إبراهيم لمجالي وأسامة سالم الصرايرة ، حوليات آداب عين شمس ، جامعة مؤتة ، الأردن ، ٢٠٢١م) والبحث الموسوم ب (النفي في الحرابة وأحكامه في الفقه الإسلامي ،عبدالرحمن معدي علي الشهري ، مجلة كلية الشريعة والقانون ، العدد ٢٦، ٢٠٢٣م) وبحث آخر موسوم ب(النفي السياسي في التأريخ الإسلامي والمعاصر ، أ.م.د. حيدر خضير مراد اليساري ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢٢م) وغيرها من الدراسات السابقة التي سيتم ذكرها والإفادة منها وتضمينها في صفحات البحث .

المبحث الأول

تعريف مفهوم النفي في السياق التاريخي

تعتبر فترة المنفى في عهد الرسول محمد (صلى الله عليه واله وسلم) والخلافة الراشدة من أكثر الفترات إبداعاً في التاريخ الإسلامي، حيث شهدت تطورات كبيرة في الشريعة الإسلامية والسياسة وكان المنفى قبل كل شيء أداة للقمع، في بعض الحالات الاستثنائية وقد استخدم لأسباب تتعلق بالأمن السياسي، وفي سياقات تاريخية مختلفة ذكرت العديد من المصادر الأجنبية استخدام المنفى خلال هذه الفترات مما يدل على أهمية القضايا السياسية والاقتصادية و السياقات الاجتماعية التي اتخذت فيها هذه القرارات.

(أثر تطبيق الحدود في المجتمع، بحوث مؤتمر الفقه الإسلامي، ١٤٠٤هـ، ص١٥٤)

المطلب الأول

الإطار التاريخي لعقوبة النفي في العالم الإسلامي

رغم أن المنفى لم يكن أداة أساسية في العهد النبوي أو في عهد الراشدين، إلا أنه استُخدم في ظروف معينة لمنع الصراعات الداخلية داخل الأمة ومنع نفوذ الأفراد الذين يهددون الأمن السياسي أو العقائدي للمجتمع.

ففي عهد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، استُخدم المنفى للتعامل مع التهديدات المحتملة للأمن السياسي والديني للإسلام هُزمت قبيلة بنو النضير اليهودية التي كانت تسكن المدينة المنورة في غزوة أحد في السنة الرابعة من الهجرة، ثم هزم بنو النضير الذين تحالفوا مع قريش ضد المسلمين، ارتفعت حدة التوترات ومحاولة قتل النبي (صلى الله عليه وسلم) التي أدت إلى إخراجهم من المدينة المنورة وكان هذا النفي الناتج عن عدم وفائهم بالعهد مع النبي هو من الأمثلة النادرة على النفي الجماعي في هذا العصر. (أحكام البغاة والمحاربين في الشريعة الإسلامية د. خالد رشيد الجميلي، ١٩٧٨، ص ٧٩)

وفي حالة أخرى، تم نفي عبد الله بن أبي رافع من المدينة بعد أن انكشفت خيانتته وهو يهودي ناصر قريش ضد المسلمين وتآمر على النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو مثال آخر للنفي الذي يتم استخدامه كأداة لحماية الدولة الإسلامية الناشئة من الأعداء الداخليين.

وبعد وفاة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) وقيام الخلافة الإسلامية بقيادة أبي بكر الصديق (رضي الله عنه)، استمرت السياسات الصارمة ضد الأفراد الذين اعتبروا تهديداً لاستقرار السياسي أو الاجتماعي والمساحات الأمنية للدولة الإسلامية وفي عهد الخليفة أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) نشأت فتن كثيرة من قبل أفراد ادعت النبوة، ومن أشهرها قصة مسيلمة الكذاب وقد جرت محاولات لتطهير المجتمع الإسلامي من نفوذه من خلال الحملات ضد أنصاره حتى تم تدمير حركته في معركة اليمامة وحينها كان النفي أو الطرد يعتبر رمزاً لإزالة خطر الدولة الإسلامية.

في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، تم فرض النفي على بعض الأفراد الذين انحرفوا عن الإسلام أو عارضوا النظام السياسي والاجتماعي الذي سعى الخليفة إلى إقامته وفي عهد عثمان بن عفان (رضي الله عنه)، أُجبر القادة أو المجموعات غير المسلمة التي انحرفت عن الإسلام على ترك الإسلام وتم نفي المسلمين الذين انحرفوا عن عقيدة الأمة الإسلامية فهم مجموعة من المعارضين السياسيين الذين انتقدوا عثمان وشككوا تهديداً للحكومة ولم يكن هذا يعني الطرد من البلاد بالمعنى التقليدي، بل كان يعني فرض قيود على حرية التنقل والتجمع وإجراءات أخرى تهدف إلى الحد من نفوذهم السياسي. (أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص، ٢٠٠٠، ص ١٣٢)

ويعد العصر الأموي (٤١-١٣٢هـ) من الفترات المميزة في تاريخ الدولة الإسلامية إذ شهد توسعاً واسعاً في مختلف بقاع الأرض، وتشكيل أول دولة إسلامية مركزية بعد وفاة الخلفاء الراشدين أبو بكر وعمر وعثمان (رضي الله عنهم)، وخلال هذه الفترة وعلى عكس بعض الأنظمة





السياسية المعاصرة لم يلجأ الخليفة علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) إلى استخدام إجراءات عقابية واسعة النطاق ومن أهم الأمور التي يجب ملاحظتها هو نفي أتباعه و بعد معركة صفين سنة (٣٧ هـ) وظهور التوتر بين الجيش الأموي وجيش علي بن أبي طالب أصبح الصراع بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان يهدف في المقام الأول إلى تقوية واستقرار النظام الأموي و لقد كان نفي معارضيه وخاصة أصحاب علي (عليه السلام) وهي من أشد السياسات القمعية التي انتهجها الأمويون منذ عهد الخلافة الأموية في الشام ومن الأمثلة الواضحة على هذه الظاهرة نفي عبد الله بن الزبير، أحد أفراد عائلة قريش المعارضين للحكومة الأموية الذي تم نفيه بعد هزيمة ثورته ضد الحكومة الأموية وهجوم معاوية بن أبي سفيان حيث واصل مقاومة النظام الأموي، ولكن تم نفي المعارضين الآخرين، مثل المتمرد من المناطق العربية الرئيسية . (أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص، ٢٠٠٠، ص ١٨٢)

أما الخوارج الذين رفضوا التحكيم في معركة صفين واعتبروا النظام الأموي مخالفاً لمبادئ الإسلام، فقد تم نفيهم إلى مناطق نائية من الشرق الأوسط .

ولا ننسى بعض العلماء الذين عارضوا التوجهات الأموية في أمور الخلافة والسياسة الذين تعرضوا للاضطهاد والنفي في العصر الأموي وخاصة في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان على سبيل المثال، مالك بن أنس، وهو فقيه مشهور، تعرض للاضطهاد أو النفي بسبب معارضته لبعض القرارات السياسية الأموية، مما أدى إلى نفيه إلى منطقة أخرى. (الجريمة والعقوبة، محمد أبو زهرة، ٢٠١١، ص ٤٣)

ومن الواضح أن المنفى في العصر الأموي كان يستخدم بالدرجة الأولى للحفاظ على استقرار الدولة الأموية وتعزيز سيطرتها على مختلف المناطق، وكذلك لصد التهديدات السياسية، حيث كانت هناك حركة دائمة للثوار والمعارضين للأمويين ومن وسائل فرض سيطرتها على الأراضي المتنازع عليها كالعراق والسيطرة الفكرية على المعارضين السعي إلى توحيد العقائد والممارسات الإسلامية تحت راية الدولة الأموية، مما أدى إلى نفي بعض المفكرين والفقهاء .

ومن أجل احتواء الثورات، استُخدم المنفى أيضاً كوسيلة للحد من قدرة المعارضين على التعبئة السياسية كما في حالة عبد الله بن الزبير حيث كان يُنظر إلى المنفى باعتباره أداة فعالة لتخويف أي شخص يفكر في معارضة الحكومة وقد تم استخدامه أيضاً لقمع أي حركة ثورية محتملة.

ورغم أن العصر العباسي (١٣٢-٦٥٦ هـ) شهد تحولاً كبيراً في السياسة والفكر الإسلامي، حيث أصبحت الخلافة العباسية واحدة من أقوى الإمبراطوريات الإسلامية في التاريخ إلا أن بغداد منحت الحكومة العباسية الفرصة لبناء إمبراطورية واسعة وقد دفع هذا التوسع الخلفاء العباسيين



إلى استخدام سياسات قمعية للحفاظ على استقرار السلطة بالإضافة إلى التحديات السياسية والاجتماعية ولقد تم استخدام مصطلح "المنفى" في كثير من الحالات ضد المعارضين السياسيين والثوريين والمتقنين. (الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية د. محمد أبو حسان، ١٤٠٨هـ، ص ٧٧)

ففي عهد الخلفاء العباسيين، كان المنفى يستخدم في المقام الأول ضد المعارضين السياسيين وأعضاء العائلات الملكية المنافسة الذين شكلوا تهديداً مباشراً للسلطة وكان النفي أحد الأساليب المستخدمة لإقصاء هؤلاء الأفراد من النظام الملكي على سبيل المثال، استخدم الخليفة المنصور (١٣٦-١٥٨هـ) المنفى ضد المنافسين المحتملين من العائلات التي اعتبر أنها من المرجح أن تشكل تهديداً له في الصراع على السلطة وقد تم نفي شخصيات بارزة من الدولة الأموية لأنه اعتقد أنهم قد يثيرون الفتنة في إمبراطورية جديدة مثل الدولة العباسية. (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ابن تيمية، ٢٠٠٢، ص ٢٩)

ولكن بعد قيام الخلافة العباسية اندلعت ثورات وصراعات داخلية كثيرة هددت الاستقرار، فاستخدم المنفى كأداة لاحتواء هذه الثورات وإضعاف حركة المقاومة وفي ظل حكم الزنج في جنوب العراق (حوالي ٢٥٥هـ)، لم يكن المنفى في هذه الحالة مجرد عقوبة فردية، بل كان جزءاً من استراتيجية أوسع نطاقاً لكسر المقاومة الجماعية وإضعاف الروح المعنوية الثورية وتم نفيهم إلى مناطق نائية لتطوير مهاراتهم وعدم تنظيم مقاومة جديدة.

ورغم أن العصر العباسي شهد ازدهاراً فكرياً وعلمياً كبيراً، إلا أنه كانت هناك حالات استغل فيها النفي لمعاوية المفكرين المعارضين أو المنتقدين للنظام الحاكم وقد تم نفي بعض العلماء والفقهاء المعارضين لسياسات الحكومة العباسية أو المخالفين لتيارات فكرية، كما حدث مع المعتزلة أو بعض العلماء المخالفين للمعتقدات السنوية الرسمية للحكومة العباسية ومن بين هؤلاء المفكرين المضطهدين أو المنفيين الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، الفيلسوف والمفكر العربي الذي يعتبر من أبرز المفكرين في عصره وعلى الرغم من اختلاف المصادر التاريخية حول التفاصيل، فمن المعتقد أن الجاحظ تعرض للاضطهاد بسبب آرائه الجريئة في مجالات مثل الفلسفة واللاهوت وكانت هناك أيضاً جهود لعزل مجموعات من الناس باعتبارها تشكل تهديداً للنظام الاجتماعي والسياسي للدولة العباسية على سبيل المثال، تم نفي الخوارج الذين رفضوا شرعية الدولة العباسية وعارضوا حكمها إلى مناطق نائية. (جواهر النظام في علم الأديان والأحكام، عبد الله بن حميد السالمي، ١٣٤٤، ص ٣٢)



وفي بعض الأحيان كانوا يضطرون إلى الانتقال إلى مناطق مثل الريف العراقي أو بلاد ما وراء النهر ووفقاً للمؤرخ الأمريكي بنيامين ك وبحسب هيوزما، فإن سياسة النفي ضد الخوارج كانت جزءاً من جهد أكبر للحد من نفوذهم في العالم الإسلامي.

وقد استخدم المنفى لتقليل التهديدات والحفاظ على الاستقرار السياسي حيث واجهت الحكومة العباسية تهديدات مستمرة من المنافسين على العرش والثوار والقبائل المتمردة، وقمع الثورات والكتل الحاكمة وكان استخدام المنفى ضد الزعماء الثوريين يهدف إلى عزلهم وتدمير حركاتهم من خلال القضاء على قاداتهم وفي ظل التنافس بين المدارس الفكرية المختلفة، استخدم النفي للقضاء على المفكرين والمصلحين الذين اعتبروا تهديداً للهيمنة الفكرية المهيمنة للدولة العباسية وقد اعتبرت بعض الفئات الاجتماعية، مثل الخوارج والسود مصدراً للاضطرابات السياسية وتم استغلال المنفى لإبعادهم عن مراكز السلطة السياسية. (الجريمة والعقوبة، محمد أبو زهرة، دار الفكر، ٢٠١١، ص ٥٤)

المطلب الثاني

دوافع اللجوء إلى النفي في عصر الدولة الإسلامية حتى نهاية الدولة العباسية

لقد كان النفي في العصر الإسلامي حتى نهاية الحكم العباسي أداة متعددة الأبعاد استخدمت لأغراض سياسية ودينية وفكرية واجتماعية مختلفة وكان يُنظر إلى المفكرين المخالفين وحتى بعض الفئات الاجتماعية على أنهم يشكلون تهديداً للاستقرار، وكانت أساليب النفي تتراوح بين النفي الجغرافي إلى مناطق نائية داخل حدودها أو خارجها والنفي الإداري أو الفكري الذي يعبر عن العمق المتنوع لهذا البلد وكان هدف النفي عموماً هو الحفاظ على وحدة البلاد الإسلامية.

في البداية، كان المنفى يُستخدم للأشخاص الذين يُعتبرون منافسين سياسيين أو يمثلون تهديداً مباشراً للسلطة القائمة وقد استخدم هذا النوع من النفي إلى مناطق نائية من البلاد في عهد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) والخلافة الراشدة، عندما تم نفي بعض القبائل أو الشخصيات السياسية مثل منافسي الخلافة إلى مناطق نائية في غضون حدود الدولة الإسلامية (مثل أطراف شبه الجزيرة العربية) حيث سيكون من الصعب عليهم إعادة تنظيم قواتهم ضد القوة المركزية. (في أصول النظام الجنائي الإسلامي، د. محمد سليم العوا، ١٩٨٣م، ص ٢٤٩)

في العهد الأموي تم نفي بعض المعارضين السياسيين إلى مناطق أبعد، مثل الفرات أو بلاد ما وراء النهر على سبيل المثال، تم نفي العديد من أتباع علي بن أبي طالب إلى مناطق

نائبة من بلاد الشام والعراق بعد نشوء الصراعات السياسية حول الخلافة وكان النفي الديني للأفراد أو الجماعات التي تعتبر انحرافاً عن دين الإسلام أو تهديداً للوحدة الدينية في المجتمع الإسلامي مرتبطاً بإزالة الاختلافات الدينية والفكرية والفتنة أو الصراع في المجتمع الإسلامي في العصر العباسي مثل المعتزلة الذين كانوا يمثلون تياراً فكرياً مختلفاً وكان اختلافهم مع التيار الرئيسي للخلافة العباسية يؤدي أحياناً إلى توجيه الاتهامات إليهم و كانوا في البداية جزءاً من التيار الفكري الرسمي. (نيل الأوطار، محمد بن علي الشوكاني، ١٣٨٠هـ، ص ٢٠١)

كما تم استخدام المنفى ضد مجموعات اجتماعية أو عرقية محددة اعتبرت تهديداً للنظام الاجتماعي أو السياسي للدولة الإسلامية وفي أوقات مختلفة، تم طرد مجموعات من السود الذين ثاروا في العصر العباسي أو شاركوا في التمردات مثل ثورة الزنج تم نفيهم وإرسالهم إلى مناطق نائية أو أماكن يصعب عليهم فيها تنظيم حركة معارضة كما تم نفي الموالين (أي الأشخاص الذين تم استعبادهم ثم تحولوا إلى الإسلام وأصبحوا تابعين للعرب) خلال أوقات التوترات الاجتماعية مع الطبقات الحاكمة.

وكان هناك أيضاً النفي الإداري، الذي كان يشمل طرد أفراد معينين من مناصبهم الحكومية أو نفيهم إلى مناطق نائية كشكل من أشكال العقوبة الإدارية وخاصة في حالة المسؤولين الذين فشلوا في أداء واجباتهم أو ارتكبوا جرائم سياسية وقد عين الخلفاء مسؤولين في مختلف مستويات البلاد فعندما اتهم هؤلاء الموظفين بالفساد أو الإهمال في أداء واجباتهم تم نفيهم إلى مناطق نائية كنوع من العقاب على سبيل المثال حُكم على البعض منهم من الذين فشلوا في ضمان استقرار البلاد أو المتهمين بالخيانة بالنفي و تم نفيهم خارج الحكومة. (مرآة السماء وعبرة اليقظة في معرفة حوادث الزمان، اليافعي، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي، ١٩٩٧م، ص ١٠٩)

أما عن المنفى الفكري والثقافي، يهدف هذا النوع من المنفى إلى طرد المفكرين والحقوقيين والكتاب الذين عارضوا السلطات القائمة أو روجوا لأفكار من شأنها أن تشكل تهديداً لنظام الدولة فبعد أن أصبحت بغداد مركزاً للعلم والفكر فُرض المنفى الجغرافي على العلماء المعارضين للتيار السائد إلى مناطق بعيدة مثل بلاد ما وراء النهر أو مناطق أخرى خارج العاصمة بغداد و كان يتم استخدام المنفى الجغرافي في بعض الأحيان ضد المفكرين والفلاسفة الذين طرحوا أفكاراً منحرفة على سبيل المثال، قامت السلطات بنفي بعض مفكري المعتزلة الذين كانوا يحملون عقائد مخالفة لفكر الدولة العباسية إلى مناطق نائية.





وأخيراً كان هناك نفي جماعي الذي كان يحدث في حالات الصراعات الكبرى التي شملت مجموعات أو قبائل بأكملها كانت تعتبر تهديداً للدولة على سبيل المثال تم نفي قبيلة بني النضير من المدينة المنورة بعد اتهامها بالخيانة والمؤامرة على النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، وكان هذا المنفى بمثابة رد على التهديد الذي يشكله القضايا السياسية والدينية والتي قد تؤدي إلى انقسام المجتمع المدني في المدينة و في العصر العباسي وخاصة خلال الثورات مثل ثورة الزنج أو الثورة الفاطمية في شمال أفريقيا تم نفي الثوار أو من ساندتهم إلى مناطق نائية لمنع تنظيم حركات جديدة. (تاريخ الرسل والملوك، محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري ، (٣١٠ هـ) ١٣٨٧ هـ، ص ٢١٤)

المبحث الثاني

النفي كعقوبة شرعية

في الفقه الإسلامي لا يعد النفي عقوبة شرعية بل يمكن اعتباره في حالات محددة وسيلة عقاب سياسي أو اجتماعي لمصلحة المجتمع أو لحماية عامة الناس وهذا يدل على أن النفي كان يستعمل في التاريخ الإسلامي لأغراض تتعلق بالحفاظ على النظام والاستقرار السياسي والاجتماعي، لكنه لم يكن ضمن العقوبات الشرعية الواضحة المذكورة في النصوص الشرعية. وقد ورد في السنة النبوية أيضاً حوادث شملت نفي بعض الأفراد لكن ذلك لم يكن يعتبر عقوبة شرعية بل كان مرتبطاً بقضايا سياسية واجتماعية مثل الفساد ومنعه فمثلاً قصة إجلاء بني النضير التي تكلمنا عنها وردت في الحديث حيث أمر النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) بإجلاء بني النضير من المدينة بعد نقضهم العهد لكن هذا كان قراراً سياسياً وليس عقوبة شرعية بل كان جزءاً من معالجة قضايا خرق العقد والخيانة التي عملت بها اليهود وكان هدفه الحفاظ على الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي. وقيل أنه تم طرد ونفي بعض المنافقين الذين عملوا ضد الوحدة الإسلامية ولكن ذلك كان ضمن الإجراءات للحفاظ على أمن الدولة الإسلامية وليس عقوبة شرعية مبنية على نصوص شرعية. (تاريخ الرسل والملوك، محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري ١٣٨٧ هـ، ص ١٨٤).

أما في النظرة الفقهية للنفي فإن أغلب فقهاء الإسلام يتفقون على أن النفي ليس من العقوبات الشرعية الأساسية المقررة في النصوص ولكنهم يختلفون في استخدامه كأداة سياسية أو إدارية.

وفي المذهب الشافعي يعتبر النفي نوعاً من العقوبة التقديرية التي يحق للحاكم فرضها إذا تعرض الاستقرار السياسي أو الاجتماعي للخطر وفي المذهب المالكي لا يعد النفي عقوبة شرعية ومع ذلك، يجوز للحكومة أن تقرر الترحيل كإجراء وقائي للحفاظ على السلامة العامة إذا لزم الأمر.

وفي المذهب المالكي و الحنفية يعتبر النفي عقوبة شرعية ولكن في بعض الأحيان يمكن استخدامه لتأييد الحنابلة الذين يرون أن النفي قد يكون عقوبة اختيارية في بعض الحالات وخاصة في حالة من يسببون صراعاً أو يدخلون في قتال أو الإضرار بالمصلحة العامة. (أخبار الدولة العباسية، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، (ت: ٧٤٨هـ)، ١٣٨٧، ص ١٨٠)

المطلب الأول

تأثير النفي على المجتمع الإسلامي

تختلف عواقب النفي من حيث التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية بحسب ما إذا كان الأشخاص المستهدفون أفراداً أم مجموعات كبيرة حيث يخلق المنفى انقسامات داخل الأسر والمجتمعات التي يؤثر عليها فعندما يتم نفي الفرد من عائلته أو مجموعته، فإن ذلك قد يؤدي إلى تشتت أفراد الأسرة وانهايار الروابط الاجتماعية أو اختفاء الشخصيات والحركات السياسية المعارضة والأيديولوجيات التي اتبعوها والتي أدت إلى شلل قدرة المعارضة على التنظيم مما أدى إلى تفكك العديد من العائلات وانتقالها إلى مناطق كانت شبكاتهما الاجتماعية والدينية بعيدة المنال.

ولقد أثر المنفى على الهوية الثقافية للأفراد والجماعات المنفية وخاصة عندما تم نقلهم إلى مناطق لا تشترك معهم في العادات والتقاليد وكان للمنفي أثر كبير في نمو الفكر الإسلامي وكان المفكرون المنفيون، مثل بعض علماء ومفكري وفلاسفة المعتزلة يُحصرون أحياناً في أماكن إقامتهم وكان النفي يؤدي أحياناً إلى العزلة الفكرية ويمنع تبادل المعرفة بين العلماء والفلاسفة وقد ساهم علماء العصر العباسي بذلك مثل نفي الفلاسفة الذين كانوا يحملون عقائد فلسفية تختلف عن الفكر العباسي السائد .

(تاريخ الرسل والملوك، الطبري، محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ): ، ١٣٨٧هـ، ص ١٥٥)

وكان للنفي الجغرافي أثر مباشر على القوى العاملة في الدولة الإسلامية وكان بعضهم من المهنيين أو رجال الأعمال على سبيل المثال عندما تم نفي التجار أو الحرفيين إلى مناطق نائية وتوقفت بعض الأنشطة التجارية أو الصناعية المهمة وفي كثير من الحالات تم نفي التجار

الذين شكلوا جزءاً كبيراً من الاقتصاد المحلي مما أدى إلى تعطيل الاقتصاد و تراجع النشاط في بعض المناطق وفي بعض الحالات تم استخدام المنفى ضد شخصيات من المرجح أن تؤثر على الاقتصاد المحلي أو الإقليمي على سبيل المثال أدى نفي الثوار الذين قادوا المقاومة ضد الحكام إلى أماكن بعيدة إلى تراجع الحركة الثورية وبالتالي إضعاف نفوذها الاقتصادي.

وفي بعض الأحيان قد يؤثر المنفى على تدفق التجارة بين مناطق الدولة الإسلامية المختلفة حيث تم نفي مجموعة من رجال الأعمال أو المبدعين في صناعة معينة فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض إنتاج بعض السلع أو الخدمات في مناطق معينة وسيكون له تأثير على الاقتصاد وفي بعض الحالات، كان يُنظر إلى التجار على أنهم يشكلون تهديداً للسلطات أو يتم نفيهم بسياسات اقتصادية مستقلة مما أدى إلى تعطيل النشاط التجاري في تلك المناطق. (البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، (ت: ٧٧٤ هـ) ، تحقيق: علي شيري، ١٩٩٨ م، ص٥٦)

ولقد فرض المنفى الجغرافي تكاليف لوجستية كبيرة على تنظيم الدولة الإسلامية لأنه يتطلب نقل الأفراد إلى مناطق نائية أو خارج حدود الدولة وقد طلب من الحكومة في بعض الأحيان توفير الموارد اللازمة للأفراد المنفيين وهو الأمر الذي فرض عبئاً على الخزانة العامة. ولقد كان للمنفي عواقب نفسية عميقة على الأفراد والجماعات المنفية وقد ساهم هذا الشعور بالعزلة في إحداث ضائقة نفسية وعاطفية و كان الأشخاص الذين تم نفيهم من قبل العائلات المالكة أو الزعماء السياسيين يشعرون بأنهم ضحايا الظلم والاضطهاد من قبل حكامهم وكان هؤلاء الأشخاص قلقين بشأن التأثير الذي قد يحدثونه على مجتمعاتهم. (المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الأهمية الكبرى (المعروف بتاريخ ابن خلدون)، تحقيق: خليل شحادة، ١٩٨٨ م، ص١٧٤).

المطلب الثاني

انتهاء عصر النفي مع نهاية العصر العباسي

في أوائل العصر العباسي كان هناك اتجاه لتأكيد هوية الدولة العباسية كممثل شرعي للخلافة الإسلامية ولذلك اتجه الخلفاء العباسيون إلى محاربة المعارضة والقضاء على خصومهم السياسيين كالجماعات المرتبطة بالحكومة الأموية أو معارضة للحركات الفكرية. حيث واجهت الحكومة العباسية مع مرور الوقت تحديات سياسية وعسكرية من داخل الحكومة وخارجها وانتهت فترة النفي تدريجياً مع ظهور ملامح جديدة في إدارة الدولة العباسية منها زيادة اللامركزية وتوسع القوة العسكرية في أيدي الحكام المحليين وتحول الدولة العباسية إلى دولة أكثر



تنوعاً وكان هناك أيضاً توجهات سياسية وفكرية وعوامل خارجية مثل الغزو المغولي الذي ساهم في نهاية السلطة المركزية للخلافة في بغداد. (البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: علي شيري، ١٩٩٨ م، ص ٢٨٤)

ورغم أن النهاية الحقيقية للعصر العباسي جاءت بسقوط بغداد سنة ٦٥٦هـ، إلا أن نهاية فترة النفي كممارسة للسياسة الداخلية كانت قد ظهرت بوضوح في فترات سابقة وأصبحت أكثر وضوحاً مع تحول الدولة العباسية و انفتاحها مع الخصوم وتعاملت مع القوى السياسية بمرونة أكبر وخاصة في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري.

ومع تطور الدولة العباسية وتزايد تعقيداتها الداخلية والخارجية فقد فقدت سياسة النفي فعاليتها تدريجياً ويمكن تفسير هذه الغاية بعدة عوامل: (الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية د. محمد أبو حسان، ١٤٠٨هـ، ص ١٠١)

١. تغير طبيعة السلطة العباسية:

بمرور الوقت بدأ الخلفاء العباسيون يفقدون سلطتهم المركزية أمام القوى العسكرية المحلية مثل القوات التركية والصفوية وأصبح الخليفة العباسي في كثير من الأحيان مجرد شخصية دينية لا تتمتع بسلطة حقيقية ولذلك لم تعد سياسة المنفى كافية للسيطرة على المعارضة.

٢. اللامركزية السياسية:

وفي وقت لاحق بدأت الدولة العباسية تتطور إلى نظام لامركزي أصبح فيه الأمراء المحليون أكثر قوة ونفوذاً وبالتالي تراجع استخدام سياسة النفي لأنها لم تكن فعالة في التعامل مع القوى المحلية الأكثر قوة.

٣. ظهور الفكر العلمي والثقافي:

وفي أوائل العصر العباسي وأواخره زاد الاهتمام بالعلم والفكر والفلسفة وحظي العلماء والفلاسفة بمكانة مرموقة في المجتمع العباسي وبدلاً من نفي هؤلاء المفكرين، بدأ الخلفاء العباسيون في خلق أجواء الحوار الفكري وتشجيع التنوع الفكري مما ساعد على تقليص سياسة النفي بشكل كبير.

٤. السقوط النهائي لبغداد في أيدي المغول (٦٥٦هـ):

في نهاية المطاف ساعد سقوط بغداد في أيدي المغول بقيادة هولاكو في إنهاء الفترة العباسية التقليدية ورغم أن الحكومة العباسية كانت قد بدأت تفقد سلطتها قبل سقوطها إلا أن هذا الحدث كان بمثابة النهاية الحتمية للنظام العباسي الذي كان يعاني من الخلافات الداخلية والصراعات



التي أدت إلى تراجع السياسة العباسية في مجملها. (أخبار الدولة العباسية، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، (ت: ٧٤٨ هـ)، ١٣٨٧، ص ٢٧٤)

الخاتمة

في ختام هذا البحث عن عقوبة النفي في العالم الإسلامي الشرقي حتى نهاية العصر العباسي نجد أن هذه العقوبة كانت أداة حاسمة في التعامل مع المعارضين السياسيين والفكرين من قبل الزعماء العباسيين وقد لعبت دوراً في تاريخ الدولة العباسية من بدايتها إلى نهايتها، إذ كان النفي في البداية وسيلة فعالة لإبعاد المعارضين عن مركز السلطة في بغداد سواء كانوا من التيارات السياسية المعارضة أو من العلماء والمفكرين المعارضين مع وجهات النظر الرسمية للبلاد.

يساعد هذا البحث على توضيح العلاقة بين السلطة والمجموعات المختلفة في المجتمع سواء كانت دينية أو سياسية، وكيف استغلت الخلافة العقوبات مثل النفي للسيطرة على الشؤون الداخلية وحماية استقرار الدولة.

يعتبر مفهوم "النفي" هو أداة سياسية واجتماعية تم استخدامها مرارا وتكرارا عبر العصور كوسيلة لاستبعاد الأفراد أو الجماعات من المجتمع أو الدولة لأسباب سياسية أو اجتماعية أو ثقافية بل وحتى دينية في كثير من الأحيان.

وبمرور الوقت، فقد المنفى فعاليته بسبب تراجع السلطة المركزية وتنامي النفوذ العسكري للأتراك والفرس مما أدى إلى ظهور حالة من اللامركزية السياسية و تحول فكري واجتماعي حيث بدأت الحكومة بتشجيع الحرية الفكرية والتنوع وتعزيز الحوار وقد جرت مناقشة القمع باستخدام النفي.

وبسقوط بغداد بيد المغول سنة (٦٥٦ هـ) انتهت الخلافة العباسية إلى الأبد ووضعت حداً لهذه السياسات القمعية ومن ثم فإن اتجاه عقوبة النفي في العصر العباسي يعكس تغيراً في الأساليب السياسية والإدارية وهذا يمثل تحول الدولة العباسية من سلطة مركزية صارمة إلى حالة من التعددية الفكرية والانحدار السياسي الذي ساهم في سقوطها في نهاية المطاف.

ومن خلال هذا البحث نتضح لنا أهمية دراسة سياسات النفي لفهم آلية عمل الحكومة العباسية لأنها تعكس تطور تفكير الحكومة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها خلال حكمها حتى انهياره النهائي.

قائمة المصادر

١. أثر تطبيق الحدود في المجتمع، بحوث مؤتمر الفقه الإسلامي، ١٤٠٤ هـ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

٢. أحكام البغاة والمحاربين في الشريعة الإسلامية د. خالد رشيد الجميلي، دار الحرية بغداد، ١٩٧٨
٣. أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص، نشر دار المصنف القاهرة، ٢٠٠٠
٤. الجريمة والعقوبة، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، ٢٠١١
٥. الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية د. محمد أبو حسان، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ
٦. السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ابن تيمية، طبع دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢
٧. جواهر النظام في علم الأديان والأحكام، عبد الله بن حميد السالمي، المطبعة العربية، بمصر، ١٣٤٤
٨. في أصول النظام الجنائي الإسلامي، د. محمد سليم العوا، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٣ م
٩. نيل الأوطار، محمد بن علي الشوكاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨٠ هـ
١٠. مرآة السماء وعبرة اليقظة في معرفة حوادث الزمان، اليافعي، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي، (ت: ٧٦٨ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١١، ١٩٩٧ م
١١. تاريخ الرسل والملوك، الطبعة الثانية، دار التراث، محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠ هـ): - بيروت، ١٣٨٧ هـ
١٢. أخبار الدولة العباسية، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، (ت: ٧٤٨ هـ)، مكتبة المصاحفة، القاهرة، ١٣٨٧
١٣. البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، (ت: ٧٧٤ هـ)، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٨
١٤. المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الأهمية الكبرى (المعروف بتاريخ ابن خلدون)، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، ١، ٢، بيروت، ١٩٨٨ م

List of Sources

1. The Impact of Applying Hudud Punishments on Society, Research Papers of the Islamic Jurisprudence Conference, 1404 AH, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University Press, Riyadh.
2. Rulings on Rebels and Combatants in Islamic Law, Dr. Khalid Rashid al-Jumaili, Dar al-Hurriya, Baghdad, 1978.
3. Rulings of the Qur'an, Ahmad ibn Ali al-Razi al-Jassas, Dar al-Mushaf, Cairo, 2000.
4. Crime and Punishment, Muhammad Abu Zahra, Dar al-Fikr al-Arabi, 2011.
5. Crime and Punishment in Islamic Law, Dr. Muhammad Abu Hassan, Maktabat al-Manar, Zarqa, First Edition, 1408 AH.
6. Islamic Governance in Reforming the Ruler and the Ruled, Ibn Taymiyyah, Dar al-Kitab al-Arabi, 2002.
7. Jewels of Order in the Science of Religions and Rulings, Abdullah ibn Hamid al-Salimi, al-Matba'ah al-Arabiyyah, Egypt, 1344 AH.
8. On the Foundations of the Islamic Criminal System, Dr. Muhammad Salim al-Awa, Dar al-Ma'arif, Second Edition, 1983 CE
9. Nayl al-Awtar, Muhammad ibn Ali al-Shawkani, Mustafa al-Babi al-Halabi Press, 1380 AH
10. Mir'at al-Sama' wa 'Ibrat al-Yaqza fi Ma'rifat Hawadith al-Zaman, al-Yafi'i, Abu Muhammad Afif al-Din Abdullah ibn As'ad ibn Ali (d. 768 AH), Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, 11, 1997 CE
11. Tarikh al-Rusul wa al-Muluk, Second Edition, Dar al-Turath, Muhammad ibn Jarir ibn Yazid Abu Ja'far al-Tabari (d. 310 AH): Beirut, 1387 AH
12. Akhbar al-Dawla al-'Abbasiyya, Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad ibn Uthman (d. 748 AH), Maktabat al-Musalaha, Cairo, 1387 AH
13. Al-Bidaya wa al-Nihaya, Ismail ibn Umar ibn Kathir al-Qurashi al-Basri (d. 774 AH), edited by Ali Shiri, Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, First Edition, 1998 CE
14. The Subject and Predicate in the History of the Arabs and Berbers and Their Contemporaries of Great Importance (known as the History of Ibn Khaldun), edited by Khalil Shahada, Dar al-Fikr, vols. 1, vol. 2, Beirut, 1988.